الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

تقرير تحليلي

إحصاءات التجارة العالمية
لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2016

يوليو 2017

Federal Authority | هيئة اتحادية

تقرير إحصائي

تنشر الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء تقارير ونشرات حسب الأدلة التالية: "نشر البيانات الإحصائية" و "ميثاق الممارسات الفضلى لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة"

الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (FCSA) هي هيئة حكومية اتحادية تابعة لمجلس الوزراء في دولة الإمارات، تأسّست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 6 لعام 2015، وتتجسد مهمة الهيئة في تقوية وتعزيز البيانات الوطنية والقدرات التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتُعد الهيئة واحدة من المصادر الحكومية الرسمية للإحصاءات الوطنية، وأيضاً إحدى الجهات الحكومية المختصة بالأمور التي تتعلق بالتنافسية الوطنية، وتهدف الهيئة إلى الارتقاء بأداء القدرة التنافسية العالمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال العمل مع الجهات المعنية على تحديد التحسينات والسياسات في مختلف القطاعات، ووضعها موضع التنفيذ.

الرؤية
المعرفة من أجل الازدهار.

© ذو القعدة، 1438 هـ، يوليو، 2017 م
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
تقرير تحليلي - إحصاءات التجارة العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2016

جميع المراسلات توجه إلى:
الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء - إدارة الاتصال الحكومي
صندوق البريد 127000 دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: 0000 608 4 971+
الفاكس: 3535 327 4 971+
البريد الالكتروني: info@fcsa.gov.ae
الموقع الالكتروني: www.fcsa.gov.ae

@FCSAUAE

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	4
التجارة العالمية حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2016	4
إحصاءات التجارة العالمية البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016	5
حجم التبادل التجاري خلال الأعوام 2012-2016	6

قائمة الأشكال البيانية

الموضوع	رقم الصفحة
1. إجمالي قيمة التجارة العالمية حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال عام 2016	5
2. نسب حجم التبادل الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016	6
3. الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأعوام 2012-2016	7

الملخص التنفيذي

ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية السلعية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 4.6%، خلال عام 2016، مقارنةً بنفس الفترة من العام 2015

تشير نتائج إحصاءات التجارة العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2016، إلى أن قيمتها الإجمالية بلغت ما مقداره 1078.9 مليار درهم تقريباً، مقارنة بـ 1059 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2015، بارتفاع مقداره 19.8 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 1.9% ، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت 694.9 مليار درهم في عام 2016، مقارنةً بـ 676.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2015، وبنسبة ارتفاع مقدارها 2.7%، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 168.6 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 161.2 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2015، بارتفاع مقداره 7.4 مليار درهم، وبنسبة 4.6%، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 215.3 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 221.4 مليار درهم خلال عام 2015، حيث انخفضت قيمة المعاد تصديره بنسبة 2.7%، الأمر الذي يدل على القدرات الكامنة لدى الاقتصاد والتنوع في انتاج السلع وطنية المنشأ والمقدرة التنافسية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتمكين السلع الوطنية للوصول الى مثيلاتها في الأسواق العالمية ومنافستها كذلك مع تنمية وتشجيع مؤسسات ومصانع السلع الامارتية إلى الوصول إلى الأسواق العالمية، وما يزيد من أهمية هذه النسب أنها تحققت رغم تداعيات الظروف العالمية والأوضاع الداخلية للدول الإقليمية المحيطة على مختلف الاقتصادات، حيث أن استمرار نمو معدلات التجارة يعكس ثقة التجار والمستثمرين في اقتصاد دولة الإمارات وذلك في ظل سياسة التوسع والابتكار التي تتبناها قيادة الدولة الحكيمة ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها الدولة على اساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التجارة العالمية للسلع غير النفطية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2016

تشير البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية وذلك خلال عام 2016، فترة محل الدراسة إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري، وبقيمة إجمالية مقدارها 442.9 مليار درهم، وبنسبه مقدارها 41.1% من إجمالي قيمة تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها بالمرتبة الثانية وبفارق كبير، مجموعة الدول الأوروبية وبقيمة مقدارها 240.4 مليار درهم، وبنسبة 22.3% من مجموع التبادل التجاري خلال عام 2016، ثم مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة وبقيمة مقدارها 111.1 مليار درهم، وبنسبة 10.3%، ثم تلتها مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الرابعة وبقيمة إجمالية مقدارها 97.3 مليار درهم، وبنسبه مقدارها 9%، من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 76.1 مليار درهم تقريبا وبنسبة 7% من إجمالي قيمة التبادل التجاري خلال عام 2016، وفي المرتبة السادسة فقد جاءت الدول الأفريقية غير العربية حيث بلغت قيمة التبادل التجاري معها حوالي 68.7 مليار درهم تقريباً، وبنسبه مقدارها 6.4% من إجمالي التبادل التجاري الكلي، وبالنسبة إلى الدول الأخرى الغير مبوبه فقد بلغ نصيبها حوالي 31.8 مليار درهم وبنسبة مقدارها 2.9%، أما بالنسبة إلى الدول المحيطية فقد بلغت قيمه التبادل التجاري معها حوالي 10.7 مليار درهم، وبنسبة 1%، تقريباً من إجمالي قيمة التبادل التجاري مع العالم الخارجي خلال فترة محل الدراسة من عام 2016.

شكل (1): إجمالي قيمة التجارة غير النفطية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال عام 2016

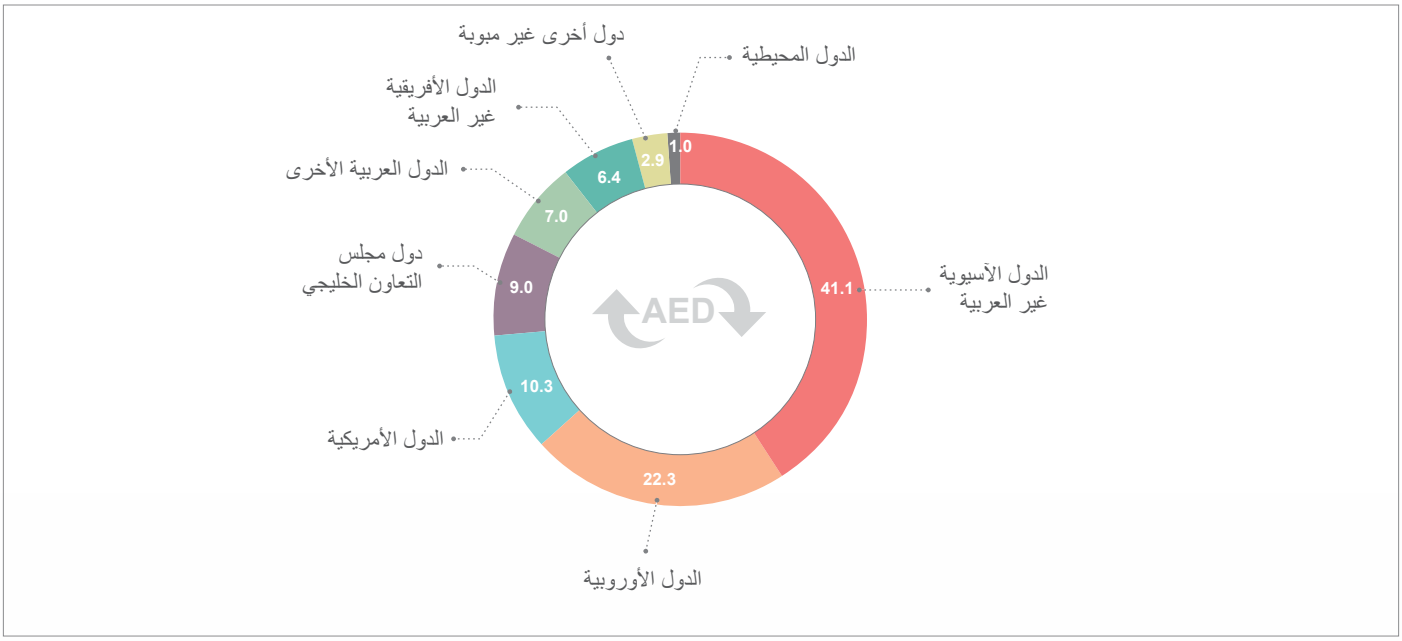

إحصاءات التجارة العالمية البينية غير النفطية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016

تسعى مختلف الدول إلى تطوير علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع الشركاء التجاريين، سواءً على مستوى الواردات أو الصادرات، وتقوم جهات الاختصاص بتنظيم تلك العلاقات وتوثيقها بهدف حماية الحقوق والمصالح والالتزامات المتبادلة، وذلك لتحقيق عوائد مجزية لسياساتها التجارية، وتعتبر بيانات التجارة العالمية المصدر الوحيد لدعم طبيعة وتوزيعات حركة التجارة العالمية وفقاً لبلد المنشأ وبلد المقصد النهائي للسلع، وحسب بيانات عام 2016؛ فقد بلغت مجموع قيم التبادل التجاري السلعي غير النفطي مع دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 97.3 مليار درهم إماراتي، حيث شكلت ما نسبته 9% من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، مقارنة بـ 104.6 مليار درهم إماراتي خلال نفس الفترة من عام 2015، وبنسبة انخفاض مقدارها 7.1% عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام 2015، حيث تركزت قيمة التبادل التجاري مع المجموعة المذكورة كما أسلفنا (دول مجلس التعاون الخليجي) على النحو التالي:

فقد جاءت السعودية في المركز الأول من مجموع ترتيب قيم التجارة السلعية غير النفطية الكلية مع المجموعة المذكورة، وبقيمة إجمالية مقدارها 33.9 مليار درهم خلال عام 2016، مقابل 38.7 مليار درهم إماراتي خلال نفس الفترة من عام 2015، وبنسبه انخفاض مقدارها 12.4 %، تليها في المرتبة الثانية سلطنة عمان، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري ما مقداره 27.8 مليار درهم إماراتي خلال عام 2016، مقابل 26.4 مليار درهم إماراتي خلال نفس الفترة من عام 2015، وبنسبة ارتفاع مقدارها 5.4 %، تلتهما حسب الترتيب كل من قطر والكويت والبحرين، وبقيمة 13 مليار درهم و12.6 مليار درهم ثم 9.8 مليار درهم على التوالي، خلال عام 2016، ويوضح الرسم البياني التالي نسب حجم التبادل التجاري السلعي مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة محل الدراسة من عام 2016.

شكل (2): نسب حجم التبادل الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016

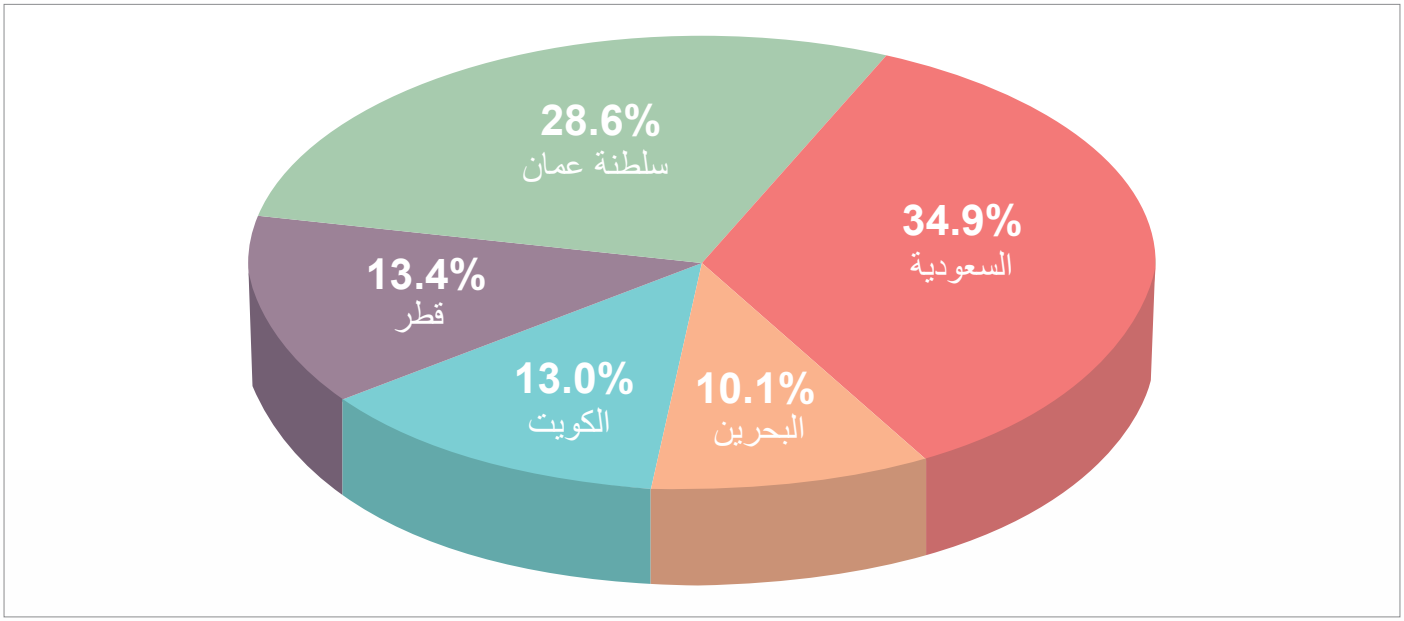

حجم التبادل التجاري خلال الأعوام 2012-2016

يمثل حجم التبادل التجاري (مجموع قيم الصادرات غير النفطية والمعاد تصديره وقيمة الواردات) حيث تنبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، لكونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي العالم، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها الدولة على اساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بلغ حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2016 نحو 1078.9 مليار درهم، مقارنةً بـ 1059 مليار درهم خلال نفس الفترة من عـــام 2015، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً ونسبته وصلت إلى 1.9%، بينما انخفضت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال عام 2015، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام 2014، بنسبه وصلت إلى 1.2%، بينما ارتفعت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال عام 2014، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من خلال عام 2013، وبنسبه وصلت إلى 0.7%، كما وارتفعت نسبة التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي والخاص بقيمة التبادل التجاري خلال نفس الفترة من عام 2013، وبنسبة 0.9% عما كانت عليه خلال عام 2012، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته حركة الصادرات وإعادة التصدير الخاص بالدولة، وفق ما تم توضيحه في مكان آخر من التقرير، من جانب آخر تعتبر نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي من النسب العالية مقارنة بباقي الدول ذات الطبيعة المشابهة، حيث يشكل ما نسبته 84.2% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2016، ويلقي الرسم البياني التالي الضوء على تطور ارتفاع قيم التبادل التجاري خلال الخمسة أعوام الأخيرة.

شكل (3) الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأعوام 2016 – 2012

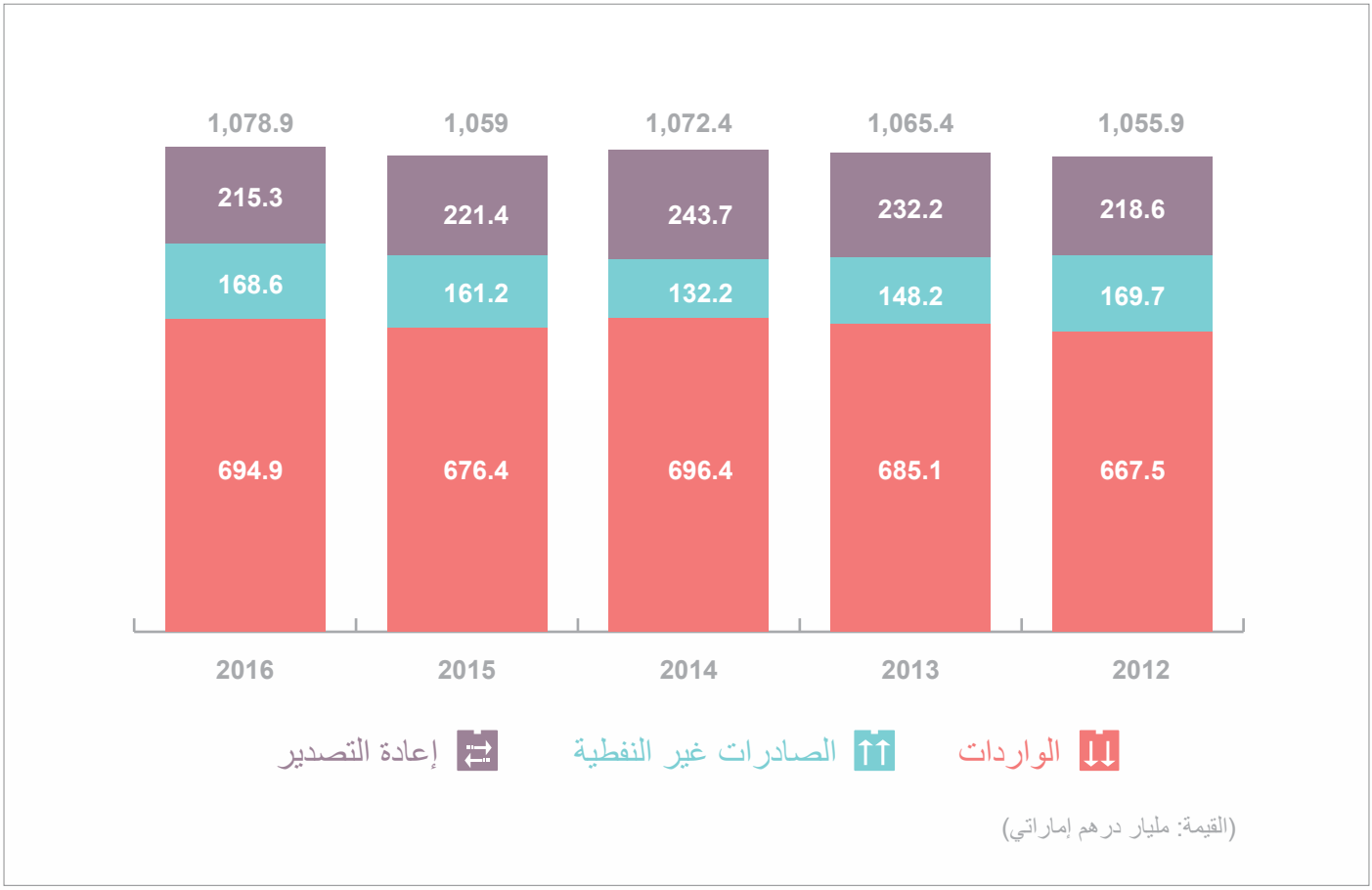

(القيمة: مليار درهم إماراتي)